Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

المحددات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية للعلاقات المصرية التنزانية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. د. عمر عبد الله عفتان
جامعة كلكامش / كلية العلوم السياسية

The political, security, military, and economic determinants of Egyptian –Tanzanian relations after 2003

Dr. Omar Abdullah Aftan
dromarabdullah0@gmail.com

الملخص

اهتمت الحكومة المصرية بعد ثورة كانون الأول ٢٠١١ بتحسين العلاقات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية مع تنزانيا، حيث تجمعها علاقات تاريخية بحكم ان الدولتين عضوين مؤسسين في منظمة الوحدة الافريقية كما انهما عضوان في الاتحاد الافريقي، وترتبط الدولتين بعلاقات سياسية قوية تعود لفترة الزعيمين التاريخين جمال عبد الناصر وجوليوس نيريري، فقد بينت العلاقة بين الطرفين على إرث تاريخي رصين، وهناك تعاون كبير في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره اكبر التحديات التي تواجه الدول الافريقية.

الكلمات المفتاحية: مصر – تنزانيا – المحددات – العلاقات

Summary

After the December 2011 revolution, the Egyptian government focused on improving political, security, military, and economic relations with Tanzania. Both countries share a historic relationship, as both are founding members of the Organization of African Unity and members of the African Union. The two countries have strong political ties dating back to the era of the two historic leaders, Gamal Abdel Nasser and Julius Nyerere. The relationship between the two countries is built on a solid historical legacy. There is extensive cooperation in the field of combating terrorism, which is considered one of the greatest challenges facing African countries.

Keywords: Egypt - Tanzania - Determinants - Relations

المقدمة

ترتبط مصر بعلاقات قوية مع القارة الافريقية على مدار التاريخ، حتى وان تراجعت هذه العلاقات في فترة من الفترات إلا أنه لا يمكن ان تترك مصر افريقيا والعكس صحيح.وتتمثل المحددات الخارجية لعلاقات مصر بالقارة الافريقية في تغيرات البيئة الاقليمية والعالمية، حيث شهدت الفترة الناصرية دوراً اقتصادياً لمصر في القارة الافريقية، وقد دعمت مصر الدول الافريقية من أجل ان تحقق استقلالها، كما قامت بتشكيل حركة عدم الانحياز التي ضمت دول العالم الثالث في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، إلا أن هذ الدور تراجع بشكل ملحوظ في فترة حكم الرئيس محمد انور السادات نتيجة لظروف الحرب والصراع مع اسرائيل في حينه، واستمر هذا التراجع طوال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك وخاصة منذ عام ١٩٩٥، وتأتي المحددات الداخلية المؤثرة في علاقات مصر بافريقيا بفعل احداث في الداخل المصري ارتبطت بالشأن الافريقي في المقام الأول، ولم تكن مصر بحال من الاحوال بعيدة عن الحراك الدولي المتجه إلى افريقيا، بل اخذت خطوات حثيثة اتسمت بالتدافع والزخم، وذلك بعد أن كان الملف الافريقي قد توارى في ذيل دوائر علاقات مصر الخارجية خاصة بعد استقلال اثيوبيا لاحداث يناير ٢٠١١ من ارتباك وفراغ السلطة، واعلنت عن انشاء سد النهضة، وقد دفعت هذه الظروف القيادة المصرية الجديدة بعد ثورة ٣٠ حزيران الى تحسين العلاقات مع تنزانيا، إذ تجمعها علاقات تاريخية ومحافل دولية عديدة وبهذه التحركات استطاعت مصر في غضون عام واحد استرجاع عضويتها بعد تجميدها من قبل الاتحاد الافريقي بعد ثورة ٣٠ حزيران عام ٢٠١٣، ثم مواجهة دول حوض النيل التي وقعت على اتفاقية عنتيبي في مايو ٢٠١٠، وكانت تنزانيا من ضمنهم، إلا

ان الفريق الدبلوماسي المصري تمكن من فتح مشاورات مع القيادة التنزانية بخصوص توقيعها على الاتفاقية التي من شأنها حرمان مصر والسودان من حقوقهم المائية، وبالفعل طالبت تنزانيا دول حوض النيل بضرورة اعادة النظر في الاتفاقية ودعت لمزيد من المشاورات، وقد عكس ذلك التحرك التنزاني محدد خارجي جديد لعلاقات مصر.

هدف البحث

: تسليط الضوء على المحددات السياسية والامنية والاقتصادية للعلاقات المصرية – التنزانية بعد عام ٢٠٠٣، ومدى تطور العلاقات بعد وصول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الى الحكم عام ٢٠١٤ وفي كافة المجالات.

اشكالية البحث

: تتمثل في علاقات جمهورية مصر العربية مع تنزانيا وكيف تراجعت في فترات معينة ثم تحسنت في كافة المجالات خاصة بعد التغيير الذي حصل في مصر عام ٢٠١٤.

فرضية البحث

: تنطلق من المحددات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية بين مصر وتنزانيا وكيف تطورت من خلال تطور العلاقات بين الدولتين ودور صانع القرار السياسي في ذلك.

منهجية البحث

: تعتمد على منهج تحليل السياسة الخارجية في جميع المجالات بين الطرفين خاصة بعد عام ٢٠٠٣.

هيكلية البحث

: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المحددات السياسية للعلاقات المصرية التنزانية، وتطرق المبحث الثاني الى المحدد الامني والعسكري للعلاقات المصرية التنزانية، فيما ركز المبحث الثالث على المحدد الاقتصادي.

المحددات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية للعلاقات المصرية التنزانية

تتحدد أشكال التأثير التي يُمارسها النظام السياسي في علاقاته الخارجية وفقًا لمجموعة المدخلات السياسية المتاحة والعوامل الحاكمة في النظام، وذلك إلى جانب طبيعة تشكيله وتأثيرات جماعات المصالح والرأي العام. ويؤثر المحدد السياسي بدوره على آليات صنع القرار السياسي مع أن التوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة والتي يغلب عليها الطابع الشخصي تطغى على الطابع المؤسسي في عملية صنع السياسة الخارجية.

المبحث الأول المحددات السياسية للعلاقات المصرية التنزانية

يحتوي النظام السياسي المصري على مجموعة من الأنماط تنعكس على علاقاته الخارجية وتحدد أطر التأثير التي يمارسها، ويُقصد بالنظام السياسي هنا المعنى الواسع للكلمة، والذي يشمل الممارسات الحاكمة والثقافة والمشاركة السياسية وغير ذلك من عوامل تكوين النظام السياسي المتعارف عليها والتي حملت أنماطا متكررة على مدار عقود متتالية في حقب زمنية مختلفة، وعلى رأس هذه الأنماط الاحتفاظ بالنظام الرئاسي للحكم لفترات طويلة، والذي يكون فيه التعاطي السياسي مع الخارج نابعا من قمة الهرم السياسي بالبلاد (الرئيس) لما ينطوي عليه هذا النظام من تمركز للنفوذ بيد الرئيس في مقابل تضاؤلها بيد السلطات الأخرى[١].الأمر لم يختلف كثيرا في تنزانيا عن مصر؛ إذ يُمكن القول أن الدولتين تشابهتا إلى حدٍ كبير فيما يتعلق بحالة الاستقرار السياسي خلال فترات طويلة نسبيًا، ففي تنزانيا كان الاستقرار السياسي منبعه سيطرة الحزب الحاكم على مقاليد الأمور سواء في فترة تسلط حزب تانو التنجانيقي (الحزب الأوحد في البلاد آنذاك) والذي كان يتبنى النهج الاشتراكي، أو حتى بعد إقرار التعددية الحزبية في مطلع تسعينات القرن الماضي[٢]، هذه السياسات وغيرها خلقت حالة من الاستقرار السياسي في نسخته التنزانية، أما بالنسبة لمصر فالأمور لم تختلف كثيرا؛ إذ كان هناك سيطرة من جانب الحزب الواحد الاتحاد الاشتراكي أولا، ثم تعددية شكلية يُهيمن عليها الحزب الوطني لفترة بلغت ٣٠ سنة، أي أن مصدر الاستقرار السياسي في الدولتين كان من حدٍ بعيد[٣].وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما زاد الأمور تعقيدا بين مصر ودول حوض النيل يشكل محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥؛ والذي نتج عنه تجمد في العلاقات المصرية بدول الحوض ومع استمرار تولي الرئيس مبارك حكم مصر وطول هذه الفترة حتى ٢٠١١ لم يجد جديدا في شكل هذه العلاقات، ولكن نشوء هذه الحالة أدت إلى تعطيل لمصالح مصر الخارجية، والتي أتت على رأسها مسألة سد النهضة الإثيوبي، إلا أن بعد الإعلان عن السد أظهرت الدولة المصرية اهتماماً وتحولا كبيرا في علاقاتها بالقارة، ويُمكن التدليل على ذلك النجاح والتحول تجاه القارة بفك تجميد عضوية مصر

في الاتحاد الأفريقي إثر ثورة ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣ وصولا لرئاسة الاتحاد في ٢٠١٩ وقد جاء هذا النجاح بعد تبنى الدولة المصرية استراتيجية مكثفة لعددٍ من الزيارات الرئاسية لعدد من الدول الأفريقية وخصوصا دول حوض النيل، كما استضافت مصر أيضًا عددا كبيرا من المؤتمرات والفعاليات الأفريقية، فضلاً عن إرسالها وفودا رسمية رفيعة المستوى لعدد من الدول لإبرام عدد من اتفاقات التبادل التجاري والتعاون المشترك في المجالات العسكرية والأمنية والتدريب وتبادل الخبرات[٤]وتعد الدبلوماسية المصرية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة المصرية لتحقيق اهدافها في العلاقات الخارجية، والتي ركزت على دائرة العلاقات المصرية الأفريقية في السنوات الأخيرة بشكل أكبر، لقد كان شكل وحجم ومستوى التمثيل الدبلوماسي المصري له حضور واضح في تعميق ودفع العلاقات المصرية الأفريقية عامة والتنزانية خاصة في مختلف المجالات، ويعود زخم العلاقات الدبلوماسية المصرية مع افريقيا إلى بداية حصول الدول الأفريقية على الاستقلال منذ منتصف القرن الماضي[٥]أقامت مصر علاقات دبلوماسية مع تنزانيا قبل إعلان الاستقلال؛ حيث نسقت القاهرة السلام دبلوماسيا من خلال دبلوماسية القمم والزيارات المتبادلة ودبلوماسية القمم هي عبارة عن مؤتمرات لرؤساء الدول أو الحكومات أو القيادات السياسية؛ بهدف تذليل العقبات التي كانت تواجه حركات التحرر في بادئ الأمر، ولم تستطع الأدوات الدبلوماسية التقليدية حلها، وكانت هذه القنوات بداية العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتنزانيا عام ١٩٦٢ ، وذلك إلى أن تم إقامة سفارة مصرية في دار السلام عام ١٩٦٤، وسارت في مسارات الدبلوماسية التقليدية المتعارف عليها بين الدول، وهو ما يُدلل على تنوع الأدوات الدبلوماسية بين البلدين في مراحلها المختلفة، والتي بدأت بشكل تفاهمي بين رؤوساء الدول ثم أخذت السياق الدبلوماسي الطبيعي[٦].وبناءً على بيان الهيئة العامة للاستعلامات الذي تم إصداره بعد زيارة الرئيس المصري لدار السلام ٢٠١٧، وثقت به العلاقات التاريخية التي تربط البلدين على أنها علاقات تاريخية، وأحتفل البلدان كلا في سفارته عام ٢٠١٤ بمرور ٥٠ عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، حين أصبح سالم أحمد سالم" الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي كان أول سفير لتنزانيا في مصر عام ١٩٦٤ في أعقاب الوحدة بين تنجانيقا وزنزيبار، كما رصدت الهيئة في تقريرها أنه وفقًا لبيان وزارة الخارجية والتعاون مع شرق أفريقيا، أن زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تنزانيا تهدف لتعزيز وتقوية العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للزعيمين لمناقشة القضايا المختلفة المتعلقة بالبلدين وبالمنطقة، وكذلك القضايا الدولية[٧].شهدت مصر وتنزانيا الكثير من الحراك الدبلوماسي المتبادل منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي سدة الحكم، وذلك سواء عن طريق العمل من خلال وزارة خارجية كل دولة منهما أو من خلال عمل كبار التنفيذيين في الدولتين، والذي يكون أيضًا بالتنسيق مع التمثيل الدبلوماسي المصري في تنزانيا والتنزاني في القاهرة[٨].ويُمكن التدليل على ذلك بأن العلاقات بين البلدين قد شهدت طفرة في الزيارات المتبادلة منذ ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩؛ إذ وصلت عدد الزيارات على المستويات الرئاسية والدبلوماسية إلى ١١ زيارة، وفي ٢٠٢٠ وحدها تم رصد ٤ زيارات دبلوماسية ووزارية بواقع زيادة ١٠٠% عن السنوات الست التي سبقتها، وهذه الأعداد لا تقارن بعددهم منذ ستينيات القرن الماضي، مما يُشير إلى أن التحرك المتبادل بين الدولتين أخذ في الصعود بشكل مضطرد، ويدعم هذا المحدد بقاء العلاقات بشكل نشط، وعلى مستوى عالي من التفاعل بما يخدم أهداف ومصالح الدولتين[٩].وفي السياق ذاته، صرح الدكتور أمين شعبان مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية للباحثة[١٠] بأن هناك خطأً ساخنًا بين رئيسي الوزراء بالبلدين لتذليل كافة العراقيل أمام الشركات العاملة، والتي تريد الاستثمار في تنزانيا، كما أكد على اهتمام الحكومة بدعم توجه الشركات ورجال الأعمال المصريين بالاستثمار في تنزانيا بالعديد من القطاعات خاصة ذات الأولوية للجانب التنزاني، وأهمها البنية التحتية والبناء والتشييد والزراعة والتصنيع الغذائي والاتصالات والصناعات الدوائية والتعدين والطاقة والثروة الحيوانية وغيرها، وكذلك تشجيع الشركات المصرية على المشاركة في المناقصات المعلنة من قبل الحكومة التنزانية كما ذكر أن مصر تسعى لإنشاء خط ملاحي نهري للربط بين نهر النيل والبحر المتوسط ليمر بجميع دول حوض النيل وينتهي عند بحيرة فيكتوريا، كما نوه إلى أن هناك عدد من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين تحت إشراف ومتابعة البعثة الدبلوماسية في مصر ونظيرتها في تنزانيا، وهذه البعثة ستساهم في تكثيف التعاون على مختلف الأصعدة.وقد فرض تعدد مجالات العلاقات بين الدولتين أنواع من الدبلوماسية غير الاعتيادية لا يُمكن تجاهلها عند تناول المحدد الدبلوماسي، كان أبرزها تلك التي تتعلق بملف المياه؛ إذ شاركت الدولتين في ورشة العمل التي أقامها معهد ستوكهولم للمياه، كما شاركت الدولتين في الدورتين التي سبقتها في أوغندا ٢٠١٧، وفي إثيوبيا ٢٠١٨، تلك الدبلوماسية التي ظهرت كآلية حديثة للتعاون التفاوضي في قضايا حوض النهر، وقد شملت الدبلوماسية المائية القانون الدولي للمياه العابرة للحدود وحوكمة المياه وأطر التعاون الإقليمي للوصول للاستخدام العادل وعدم الضرر[١١].

لقد اعطت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو ٢٠١٧ – كأول زيارة لرئس مصري للعاصمة التنزانية (دار السلام) منذ زيارة الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٦ – دعما قويا للعلاقات بين البلدين، وقد صحب الرئيس المصري رئيس المخابرات ووفداً رفيع المستوى من الوزراء ورجال الأمن

والعسكرين، وقد حظيت الزيارة باهتمام وحفاوة كبيرة في الإعلام المصري والتنزاني والأفريقي، مما يعكس توافق الرؤى المصرية والتنزانية على أهمية العلاقات السياسية وتوحيد الأهداف بين البلدين[١٢]، وتنقسم الأهداف المصرية العلاقات السياسية تجاه تنزانيا إلى خمسة أهداف رئيسية هي على النحو التالي:

أ- **تأمين حصص مياه النيل:**كان نهر النيل والعلاقات مع دول الحوض من الدوائر السياسية الهامة في دائرة العلاقات المصرية الأفريقية؛ إذ أنها تشكل أهمية بالغة لمصر لاحتوائها على العديد من المناطق التي تُمثل تهديدًا مُباشرا للمصلحة الوطنية المصرية، وترجع تلك الأهمية بشكل أساسي إلى وجود منابع النيل بها، والذي يُعتبر شريان الحياة لمصر والمصريين. كما كانت القيادة السياسية التنزانية أيضا تضع ملف حصص مياة النيل وأهمية إعادة توزيعها من ضمن أولوياتها في التفاوض مع منذ عهد ما بعد التحرر وصولا إلى مرحلة السد الإثيوبي. لقد دفعت تلك الأهمية واضعي السياسية الخارجية لمصر أن يحددوا المسارات الاستراتيجية التي تمكنهم من التحرك نحو تأمين أهداف المصلحة السياسية، وبناء علاقات قوية مع دول حوض النيل أساسها التعاون والحرص المتبادل على مصالح باقي دول الحوض وكل ذلك في إطار احترام مصر لسيادة القانون الدولي الحاكم لإطار العلاقات المائية مع دول الحوض[١٣].وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية التنزانية في إطار تحقيق هدف تأمين تدفق المياه، ينبغي الإشارة إلى أن بعد إعلان مبدأ نيريرى الذي قضى بعدم الاعتراف باتفاقيات توزيع مياه النيل التي عقدتها الدول صاحبة السيادة على دول منابع النيل، والمقصود هنا تحديدا اتفاقيتي (١٩٢٩، ١٩٥٩) أصبح لزاما على مصر التواجد والتشاور ومراقبة الوضع على بحيرة فيكتوريا والتي تعد أحد أهم روافد مياه النيل، حتى تؤمن مصر مصالحها المائية التي لم تعد الاتفاقيات وحدها تستطيع حمايتها[١٤]نتيجة لكل الأحداث السابق الإشارة إليها لم تحظى أي تحركات بنتائج مبشرة لكسر هذا الجمود سواء المفاوضات أو في المشروعات الهائلة للتنمية، وذلك إلى أن تغير الأمر بحصول مصر على اتفاقية انشاء سد الروفيجي في ٢٠١٨ في دار السلام عن طريق التعاون بين شركتي المقاولون العرب والسويدي وبتمويل مصري[١٥].جاء هذا النجاح بسبب إدراك صانع القرار المصري لأهمية التواجد ولأهمية إقامة علاقات تعاونية استثمارية تقوم على ارتباط مصالح دول الحوض بالمصلحة الوطنية المصرية؛ حتى تتمكن مصر من تأمين منابع النيل خصوصًا في الوقت الذي تمتلك فيه دول الحوض تخوفات من موجات الجفاف التي تتعرض لها المنطقة[١٦].

ب- **حشد الدعم الأفريقي لمواجهة سد النهضة الإثيوبي:**يأتي التعاون المصري اللافت مع تنزانيا في إطار التقارب المصري مع دول حوض النيل، والذي يستهدف تعظيم موارد النيل واستعادة مصر لدوره الإقليمي في المجال المائي، واحتواء مواقف دول الحوض وتسوية أزمة مياه النيل، والحد من المخاطر التي يطرحها إنشاء سد النهضة في إثيوبيا، والتوصل لتوافق حول "الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، وذلك من خلال حث دول الحوض على تبني منهج أكثر شمولية يضمن المنافع المشتركة والتعاون في إدارة الموارد المائية، مع الحفاظ على حصة مصر من النهر؛ لذلك فقد حرصت إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ وصوله للحكم عام ٢٠١٤ إلى اتخاذ سياسة خارجية من شأنها تعزيز علاقات مصر بالقارة الأفريقية عامة ودول الحوض خاصة؛ ونتيجة لذلك أيضًا تُنفذ مصر مشاريع تنموية في دول مثل أوغندا وجنوب السودان وتنزانيا وغيرها، وترتبط معظمها بإقامة سدود مائية لدرء مخاطر الفيضانات ومنع هدر مياه نهر النيل، ولكنها لا تؤثر على مياه النيل الواردة لمصر[١٧].

ج- **التعاون الاقتصادي:**لا يمكن أن تغيب المصلحة الاقتصادية عن أجندة صانع القرار المصري؛ حيث لا يُمكن أن يأتي الحديث عن المصالح المائية لمصر مع دول الحوض دون الحديث عن المصالح الاقتصادية، وفي سبيل ذلك اعتمدت القاهرة سياسة ربط دول حوض النيل معها بمصالح اقتصادية من أجل ضمان عدم الإخلال بحصتها من المياه خصوصا بعد شكوى مسؤولين من دول حوض النيل من تعامل مصر مع دولهم من منطلق المصالح المائية فقط، وأكدوا أن اسواق هذه الدول لا تزال بكراً، ويمكن لمصر أن تتقدم لملء الفراغ فيها[١٨].

د- **الحد من التغلغل الإسرائيلي داخل القارة:**لم تشهد العلاقات السياسية بين مصر وتنزانيا نوعا من التوتر في جميع الملفات السياسية ، إلا أن مصر تعلم بالتغلغل الإسرائيلي في دول الحوض ومنهم تنزانيا، فبالرغم من توقيع مصر مع إسرائيل معاهدة السلام في ١٩٧٩ إلا أنها مازالت على المستوى السياسي تجمد ملف تطبيع العلاقات وتعتبر تغلغل إسرائيل في دول الحوض تهديدا لأمنها، وتأتي التخوفات المصرية لطبيعة الدور الإسرائيلي من أن هدف إسرائيل بالأساس من إقامة العلاقات مع دول حوض النيل لا يتوقف فقط على أن أفريقيا هي أكبر كتلة تصويتية في المحافل الدولة بواقع ٥٤ صوت[١٩]، ولكن يمتد لإشعال الصراع المائي بين دول الحوض وتجلى ذلك في تحريض إسرائيل دول الحوض لانتهاك الاتفاقية الدولية الخاصة بدول الحوض ، وحثهم على توقيع اتفاقية جديدة تخص دول المنابع وتقضي بإعادة توزيع حصص المياه؛ لكي يتمكنوا من إقامة مشروعات تنموية[٢٠].وتجدر الإشارة هنا إلى أن تنزانيا تحديدا كانت أولى محطات إنفاذ استراتيجيات التغلغل في مجالي الري والزراعة؛ حيث بدأت في مشروع اقتصادي لاستصلاح الأراضي وزراعة القطن في منطقة مواتزا بدولة تنجانيقا على بحيرة فيكتوريا، وكانت تهدف إسرائيل

من وراءه إقامة علاقات قوية مع التنزانيين، بالإضافة إلى التعاون مع بريطانيا ونيريرى في القضاء على الوجود العربي في سلطنة زنجبار في انقلاب يناير ١٩٦٤ من أجل تطويق الدولة المصرية من الجنوب في عهد عبد الناصر[٢١]، وبذلك يخلو لها المجال للعمل على تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية في تنزانيا دون وجود عربي في زنجبار أو تنزانيا، كما تمكنت إسرائيل من بناء أول مشروع مائي إسرائيلي في منابع النيل بتقديمها لتنجانيقا قرضًا قيمته ٥،٨ مليون دولار عام ١٩٦٣ منها ٣،٦ مليون دولار لبناء فندق كليمنجارو، والباقي لتنفيذ المشروعات الزراعية المتفق عليها، ولقد وجهت إسرائيل أكثر من ٥٠% من خبراتها العاملة في ميدان الزراعة[٢٢].وبعد العرض السابق فيما يتعلق بالتغلغل الإسرائيلي يُمكن استنتاج أن ما فعلته مصر من توقيع رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي مع الرئيس التنزاني جون ماجوفولي في دار السلام عقد تنفيذ أكبر سد تنزاني في ديسمبر ٢٠١٨ يُمثل تقدما هاما في ملف تحجيم التغلغل الإسرائيلي والذي تفوقت فيه إسرائيل لأكثر من ستون عاماً[٢٣].

هـ) العمل المشترك على حل المنازعات في الدول الأفريقية:منذ أن بدأت مصر علاقاتها الحديثة مع أفريقيا في ستينيات القرن الماضي دعمت حركات التحرر الأفريقية، فكانت النزاعات الأفريقية معروضة على طاولة اجتماعات السياسيين والدبلوماسيين المصريين والأفارقة؛ إذ أن أفريقيا بعد التخلص من الوجود الاستعماري على أراضيها لم تكن أرضًا مُمهدة للحكم والتعاطي السياسي الذي يُمكنها من حل منازعات الإثنيات المختلفة داخل الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار قاسماً بها أبناء القبيلة الواحدة بين دولتين، وقد استمرت النزاعات الأفريقية على مدار فترة حكم جميع رؤساء مصر فكان لازما عليها التواجد لفض تلك المنازعات كما تشاركت القاهرة ودار السلام أيضًا في عددٍ من الجلسات والمبادرات لحل تلك المنازعات سواء بالعمل داخل منظمة الوحدة الأفريقية ومن بعدها الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو بشكل ثنائي للمساعدة ومدها بالدعم والتأييد السياسي[٢٤]. وفي علاقاتها الأحدث بعد ثورة ٣٠ حزيران، ومع كثافة التوجه المصري تجاه أفريقيا وصولا لرئاستها للاتحاد الأفريقي في ٢٠١٩، وضعت مصر . حلا للمنازعات و ما بعدها على رأس أولوياتها لرئاسة الاتحاد وقد تمثلت رؤية مصر في تعزيز الآليات الأفريقية لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات وتأسيس وإطلاق مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات في مصر، كما تبنت مصر أيضًا مبادرة إسكات البنادق من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي، والتي تضمنت آليات محددة لإنهاء الحروب في افريقيا بنهاية ٢٠٢٠[٢٥] جاءت الأجندة المصرية لحل المنازعات متسقة مع ما تبناه أيضاً الرئيس التنزاني في خطابه داخل الاتحاد الأفريقي في ٢٠٢٠[٢٦].

المبحث الثاني المحدد الأمني والعسكري للعلاقات المصرية التنزانية

لقد عانت مصر لعقود طويلة من ويلات الإرهاب سواء من الداخل أو الخارج خاصة منذ عام ٢٠١١ بالتزامن مع حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الدولة آنذاك، كما عانت كل دول العالم تقريبا، ويعتبره العالم الآن من أكبر التحديات، وعانت أيضًا أفريقيا من خطر الإرهاب الذي هدد استقرار بعض الدول خصوصا في الإقليم الشرقي منها والذي تقع به تنزانيا. وقد تعرضت مصر لأشكال ومراحل من تطور العمليات الإرهابية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تنوع التنظيمات الإرهابية، وقد أكسب مصر هذا النوع من التعاطي مع الإرهاب الخبرة الأمنية المطلوبة لمحاربة الإرهاب، وتجدر الإشارة الى أن مواجهة الإرهاب تمثل أحد المداخل المهمة للسياسة المصرية تجاه القارة، والتي إذا ما تم استغلال قوة وخبرة مصر الأمنية بالشكل الذي يعظم مصالحها سيعود برصيد من تعزيز لتواجدها بالقارة[٢٧]زادت المخاطر الأمنية بوجود تنظيم الدولة الإسلامية داعش داخل القارة الأفريقية قادما من سوريا الى ليبيا التي تجاور مصر فيما يقرب من ١٠٠٠ كيلو متر حدود برية صحراوية، ومنها إلى باقي القارة، ولقد جعل دخول التنظيمات المسلحة والمؤدلجة والمدربة أمنيا وعسكريا المواجهة حتمية، كما جعل تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في القارة أمرا هاما لا يُمكن إغفاله في العلاقات الدولية، وقد ظهر التنسيق الأمني بين وزارتي الداخلية في القاهرة ودار السلام بتوقيع مذكرة تفاهم بين اللواء محمود توفيق وزير الداخلية وكانجي لوجولا وزير الشئون الداخلية بجمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك في إطار زيارة رسمية لمصر في مايو/مايس وفد أمني من كبار معاونيه وقد تمثل هدف الزيارة الرئيسي في رغبة الجانب التنزاني توسيع قاعدة استفادة أجهزة الشرطة في بلاده من الخبرات الأمنية والتدريبية المتقدمة بوزارة الداخلية المصرية مجالات تدريب الكوادر التنزانية الأمنية المطلوبة، وذلك انطلاقا من حرص وزارة الداخلية على دعم رسالة الأمن والاستقرار في الدول الأفريقية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة التي تفرض نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية[٢٨].ولا يُمكن إغفال أن مصر قد ضاعفت من حجم بعثاتها المشاركة بقوات حفظ السلام في القارة الأفريقية عموما لتُصبح واحدة من أكثر الدول مشاركة في بعثات حفظ السلام في القارة الأفريقية؛ وتُساهم مصر بأكثر من ٣٠٠٠ فرد، وقد قامت مصر بعقد عددا من الدورات التدريبية شارك فيها ٥٧٨ متدرباً من ٣٠ دولة أفريقية للتدريب على كيفية المشاركة في فض النزاعات وحفظ السلام

في القارة الأفريقية[٢٩].أما عن التعاون العسكري فقد أخذت جهود دعم التعاون العسكري بين مصر وتنزانيا بُعدا جديدا في ايار ٢٠١٩ ، وذلك في ضوء انعقاد لجنة التعاون العسكري في القاهرة برئاسة وزيري دفاع الدولتين، ويجمع البلدين تاريخ مشترك في الدفاع عن قضايا القارة الأفريقية والسعي إلى تحقيق مصالحها، وقد استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع والخدمة الوطنية التنزاني حسن موينى، وذلك في حضور الفريق أول محمد زكي وزير الدفاع والإنتاج الحربي القائد العام للقوات المسلحة في إطار هذا اللقاء، وقد تناول اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية في عدد من مجالات التعاون العسكري المُكثف، بالإضافة إلى التباحث بشأن تكثيف آليات التشاور وتبادل الرؤى بشأن أبرز القضايا المستجدة على ساحة دول حوض النيل[٣٠].

المبحث الثالث المحدد الاقتصادي

لا يمكن الحديث عن تطور إيجابي للعلاقات بين دولتين دون الحديث عن التعاون الاقتصادي والتجاري بين هاتين الدولتين، خاصةً وأن دولتي الدراسة (مصر، تنزانيا) يربطهم نهر النيل، والذي يُعد مصدرا للحياة بالنسبة لمصر، كما أن السياسات التي تتخذها دولة ما قبل دولة أخرى تعتمد في كثير من الأوقات على المحددات الاقتصادية، فضلا عن أن كثير من الصراعات والنزاعات السياسية ترجع إلى أسباب اقتصادية، وفي إطار الحديث عن المحدد الاقتصادي بين البلدين سيتم تناول حجم التبادل التجاري بينهما ، وحجم الاستثمارات والتعاون الفني، وذلك على النحو التالي:

أ- التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا:تسعى مصر إلى تعزيز علاقتها الاقتصادية بتنزانيا بشكل عام والعلاقات التجارية بشكل خاص حتى وإن واجه تطبيق ذلك بعض المشكلات التي ترتبط بتجارة الدول النامية مع بعضها البعض بشكل عام إذ تتشابه السلع التي تقوم بإنتاجها وتصديرها الدول النامية مع بعضها البعض، كما يغلب عليها تصدير المواد الأولية، والتي لا تدر عائدا اقتصاديًا كبيرًا مُقارنةً بالسلع الصناعية التي تقوم بتصديرها الدولالمتقدمة[٣١].وعلى الرغم من أن تنزانيا دولة عضو في تجمعي دول شرق أفريقيا (إياك) والسادك، وعلى الرغم من أن مصر سعت جاهدة إلى الاندماج التجاري بين التكتلات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا، السادك، شرق أفريقيا) إلا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يُعد ضعيفًا نسبيًا مُقارنةً بحجم التبادل التجاري بين كل دولة منهما على حدة ودول أفريقية أخرى مثل جنوب أفريقيا ؛ ويرجع ذلك إلى الأسباب السابق ذكرها، ولكن لم تمنع وجود هذه المشكلات السفارة المصرية والمكتب التجاري المصري في دار السلام من تقديم كافة التسهيلات اللازمة لمساعدة الشركات المصرية هناك على ترويج منتجاتها في السوق التنزاني[٣٢]، ويوضح الجدول التالي كل من صادرات مصر إلى تنزانيا (واردات تنزانيا من مصر)، وصادرات تنزانيا إلى مصر واردات تنزانيا من مصر).جدول رقم (١)حجم الواردات والصادرات المصرية من وإلى تنزانيا خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠)

الواردات المصرية من تنزانيا خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠)										
العام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاجمالي	٥١٠١	٧٦٦٨	٢٠٣٦	٤٦٢٣	٩٦٢	١٨٠٦	١٥٤٤	٢٠٩٦٤	١٤٧٥٠	٢٦٩٤٠
صادرات مصر الى تنزانيا خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠)										
العام	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاجمالي	٤١.٧	٤٢,٠	٣٣,٩	٢٦,٩	٣٣,٣٩	٣٠,٣٧	٢٦,٥	٣٧,٥	٣٧,٩	٣١,٤

Source: UNCTAD

تشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع حجم الواردات المصرية من تنزانيا خلال الفترة (٢٠١١ ٢٠٢٠)؛ حيث بلغ حجمها ٢٦٠٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠ مُقارنةً بـ ٥٠١ مليون دولار أمريكي فقط عام ٢٠١١؛ مما يُشير إلى تطور وزيادة صادرات تنزانيا إلى مصر خلال الفترة المشار إليها.يتضح من الجدول السابق تذبذب الصادرات المصرية إلى تنزانيا؛ حيث بلغت عام ٢٠١١ مقدار ٤١٠٧ مليون دولار أمريكي، ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام ٢٠١٢؛ حيث بلغت ٤٢ مليون دولار أمريكي، ولكن انخفضت هذه الصادرات لتصل إلى ٢٦.٥ مليون دولار عام ٢٠١٧ وهي أدنى قيمة لها، ولكنها ارتفعت لتبلغ ٣٧٠٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٩ ؛ ويرجع ذلك إلى توثيق العلاقات بين البلدين، خاصة بعد زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتنزانيا تلبية لدعوة نظيره التنزاني في ٢٠١٧. ولكنها عاودت الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى ٣١٠٤ مليون دولار عام ٢٠٢٠؛ بسبب أزمة كورونا وما ترتب عليها من تراجع في حجم التجارة العالمية مرة أخرى لتصل إلى ٣١.٤ مليون دولار فقط عام.تسعى مصر إلى إنشاء خط ملاحي عبر البحر الأحمر، يبدأ من ميناء سفاجا المصري لربط دول شرق أفريقيا المطلة على ساحله، تدعيما للعلاقات الاقتصادية

وحركة التجارة بين البلدين، فضلاً عن سعي مصر من خلال تجمع الكوميسا إلى إنشاء خط ملاحي نهري للربط بين البحر المتوسط، ليمر بجميع دول حوض النيل وينتهي عند بحيرة فيكتوريا.

ب- الاستثمارات المتبادلة بين مصر وتنزانيا: ترتبط مصر وتنزانيا بعلاقات وثيقة باعتبارها إحدى دول حوض النيل، ويوجد تعاون متميز بين الدولتين، وذلك على مستوى الاستثمارات المتبادلة؛ حيث إن هناك لجنة عليا مشتركة بين البلدين تجتمع دوريا، لتدعيم أواصر العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية وغيرها من أوجه التعاون الشامل بين البلدين خاصة في الاستثمارات المصرية في تنزانيا. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد ساهمت في إنشاء العديد من السدود ومنهم سد "سيتجلر "جورج" في حوض نهر "روفيجي" في تنزانيا، وذلك من خلال شركة المقاولون العرب المصرية، وهو المشروع الذي تعتبره الحكومة التنزانية من أهم المشروعات القومية لتوليد الكهرباء[٣٣]، فضلاً عن أن المكاتب الاستشارية الهندسية المصرية لها دورا بارزا في المشروعات القومية العملاقة في تنزانيا، مثل تنفيذ جسر "كيجامبوني" الذي يربط ضفتي مدينة دار السلام ببعضهما والذي أفتتح عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تصميم توسعة مطار جوليوس نيريري، بالإضافة إلى عدد من الشركات المصرية الكبرى التي تعمل بتنزانيا ، والتي تشهد طفرة في إنشاءات البنى التحتية منها شركة المقاولون العرب. وتلخيصا لمبحث المحددات الداخلية؛ نجد مصر وتنزانيا تجمعهما تشابه المحددات مع توافق المصالح السياسية والاقتصادية كما جمعتهما المحددات التاريخية سابقا وتحكمهما جغرافيا حوض النيل الواحدة. حتى إختلاف اللغة والتنوع السكاني لم يحول دون قيام علاقات ثنائية نشطة.

الخاتمة

تتمثل المحددات الخارجية لعلاقات مصر بالقارة الافريقية في تغيرات البيئة الاقليمية والعالمية حيث شهدت فترة الرئيس جمال عبد الناصر دوراً اقتصادياً لمصر في القارة الافريقية، فقد كان لمصر نصيب كبير من المساهمة في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية التي تحولت بعد عام ٢٠٠٢ الى الاتحاد الافريقي، كما قامت بتشكيل حركة عدم الانحياز التي ضمت دول العالم الثالث في مؤتمر باندونج منذ عام ١٩٥٥، إلا ان هذا الدور تراجع بشكل ملحوظ في فترة حكم الرئيس محمد انور السادات، نتيجة لظروف الحرب والصراع مع اسرائيل في حينه، واستمر هذا التراجع مع طيلة فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك وبالأخص بعد عام ١٩٩٥، وتأتي المحددات الداخلية المؤثرة في علاقات مصر بافريقيا بفعل احداث في الداخل المصري، حيث ارتبطت بالشأن الافريقي في المقام الأول، ولم تكن مصر بعيدة عن الحراك الدولي المتجه إلى افريقيا، بل اخذت خطوات حثيثة استمت بالتدافع والزخم، وذلك بعد أن كان الملف الأفريقي قد توارى في ذيل دوائر علاقات مصر الخارجية، خاصة بعد استغلال اثيوبيا لاحداث حزيران ٢٠١١ من ارتباك وفراغ السلطة وعلنت عن انشاء سد النهضة، وقد دفعت هذه الظروف القيادة لمصرية الجديدة بعد ثورة ٣٠ حزيران الى تحسين العلاقات مع تنزانيا، إذ تجمعهما علاقات تاريخية ومحافل دولية عديدة، وبهذه التحركات استطاعت مصر استرجاع عضويتها بعد تجميدها من قبل الاتحاد الافريقي بعد ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣، ثم كان عليها مواجهة دول حوض النيل التي وقعت على اتفاقية عنتيبي في مارس ٢٠١٠ وكانت تنزانيا من ضمنهم، وتمكن الفريق الدبلوماسي المصري من فتح مشاورات مع القيادة التنزانية بخصوص توقيعها على الاتفاقية التي من شأنها حرمان مصر والسودان من حقوقهم المائية. وبالفعل طالبت تنزانيا دول حوض النيل بضرورة اعادة النظر في الاتفاقية ودعت لمزيد من التفاهمات، وقد عكس ذلك التحرك التنزاني محدد خارجي جديد لعلاقات مصر السياسية مما يؤثر على آليات صنع القرار السياسي والدبلوماسي حيث ادى الى صعود مضطر وعلى مستوى عالي من التفاعل بما يخدم اهداف ومصالح الدولتين، ولقد عانت مصر لعقود طويلة من ويلات الارهاب سواء من الداخل أو الخارج خاصة منذ عام ٢٠١١ بالتزامن مع حالة عدم الاستقرار والتي شهدتها الدولة انذاك. كما عانت افريقيا من خطر الارهاب الذي هدد استقرار بعض الدول خصوصاً في الاقليم الشرقي منها والذي تقع فيه تنزانيا، وقد اكسب هذا النوع من التعاطي مع الارهاب مصر الخبرة الامنية المطلوبة لمحاربة الارهاب، وقد ظهر التنسيق الامني بين وزارتي الداخلية المصرية والتنزانية بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين، اما عن التعاون العسكري فقد اخذت جهود دعم التعاون العسكري بين مصر وتنزانيا بعداً جديداً في اذار ٢٠١٩ فيما يخص تعزيز العلاقات الثنائية في عدد من مجالات التعاون العسكري المكثف وتبادل الرؤى في هذا المجال، كما حصل تطور كبير في التعاون الاقتصادي بين الدولتين والعلاقات التجارية بشكل خاص حيث ان تنزانيا عضو في تجمعي دول شرق افريقيا (أباك) والسادك وكذلك سعت مصر جاهدة الى الاندماج التجاري بين التكتلات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا، السادك، شرق افريقيا).

هوامش البحث

(١) محمد السد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص٢٣٨.

(٢) غادة ضاحي عبد العزيز، "قيام جمهورية تنزانيا الاتحادية – اتحاد تنجنيقا وزنجبار"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، ٢٠١٢)، ص ص٩٦ – ٩٧.

(٣) شيماء البكش: "اشكالية الحزب الحاكم في تنزانيا ثنائية الديموقراطية والتنمية"، المرصد المصري، اغسطس ٢٠٢٠، http://marsad.ecsstudies.com/43392/

(٤) السياسة الخارجية المصرية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (المرتكزات والتوجه والأهداف)، مركز برق: اسطنبول، ٢٠١٩.
https://barg-rs.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9- %D8%A8%D8%B9%D8%AF-30-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-2013/

(٥) ناصر أحمد مسلم: "الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧"، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص٥٢.

(٦) عبد القادر الغازلي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه افريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٨، ص٢٨.

(٧) اليوم السابع: تنزانيا ومصر ٥٠ عاماً من العلاقات الدبلوماسية
http://www.youm7.com/story/2017/8/14%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%B1-50%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D

(٨) بوابة الوفد: بالتواريخ: "مصر – تنزانيا" طفرة في العلاقات المشتركة منذ تولي السيسي للرئاسة:
https://www.youm7.com/story/2017/8/14%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88.

(٩) بالتواريخ مصر تنزانيا، بوابة الوفد للعاصمة
https://alwafd.news/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D

(١٠) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الافريقية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، ص٤٢.

(١١) معهد ستوكهولم للمياه ينظم ورشة عمل حول الدبلوماسية المالية للقيادات النسائية، ٢٥ الشروق نيوز فبراير ٢٠٢٠٠. متوفر على
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25022020&id=3d3acc31-bd34-4c63-82b6-4b03a227b670

(١٢) اسامة عبد الرحمن الأمين، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا – اثيوبيا نموذجاً، دراسات افريقية، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا، العدد ٤٩، حزيران ٢٠١٣، ص١٦٤.

(١٣) المرجع السابق، ص١٠٧.

(14) Evens E.K. Miriti: "Lake Victoria", The African lake conference, May 2017, Available: https://www.africangreatlakesinform.org/artical/lake-victoria.

(١٥) موقع مصراوي تفاصيل سد الروفيجي بتنزانيا
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/1/25/1711997/%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A

(16) Rasha Mahmoud: "Egypt's Project in Tanzania Refutes Ethiopia's Accusations", Almonitor, 12 July 2020.
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/06/egypt-tanzania-project-ethiopia-nile-dam-dispute.html

(١٧) محمد عبده مصر" ترسخ تعاونها مع دول حوض النيل بسد ستجلر جورج في تنزانيا، العين الاخبارية ٢٠١٨/١٠/٢١

https://al-ain.com/article/egypt-tanzania-stiglergeorge-launching

(١٨) د. محمود أبو العنين: الأخطاء السبعة للسياسة المصرية تجاه أفريقيا وخاصة دول حوض النيل منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣ برلين، مايو ٢٠٢٠.
https://democraticac.de/?p=66249

(١٩) اية عبد العزيز، النفوذ العسكري التركي في المنطقة العربية، الدوافع والاهداف، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٤.

(٢٠) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى :

عبد الحي أحمد التهامي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم البحوث والدراسات العربية مارس (٢٠٠٢)، ص ٨٤.

(٢١) حمدي عبد الرحمن ، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا الدوحة دار الكتب القطري، ٢٠١٥)، ص ص ١٩ – ٢٢.

(٢٢) صالح محروس محمد، مشروع موانزا التنزاني أولى المشروعات المائية الإسرائيلية في منابع النيل"، الميادين نت، تشرين الأول، ٢٠١٨.

(23) El-Sisi Backs Egyptian Companies Building Major Dam in Tanzania, Sep 2020.
https://www.arabnews.com/node/1730076/middle-east

(٢٤) جوزيف أمين رامز، المحددات الدولية والاقليمية في اقليم حوض النيل أقاق اقريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٦، ٢٠١٢، ص١٦.

(٢٥) نسرين الصباحي، جهود مصر في مجال السلم والأمن خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي"، المرصد المصري، فبراير ٢٠٢٠ متوفر على:
https://marsad.ecss.com.eg/author/nesrinelsabahy/page/4/

(٢٦) خطاب الرئيس التنزاني جون موجوفولي أمام الاتحاد الأفريقي، مؤتمر القمة الأفريقية ٢٠٢٠

(٢٧) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل القاهرة : الهيئة العامة للكتاب (٢٠١٠)، ص ص ١٥-١٦.

(٢٨) مريم جبل وزير داخلية تنزانيا يشيد بدور الشرطة المصرية في مكافحة الإرهاب"، الدستور ٤ مايو ٢٠١٩
https://www.dostor.org/2618421

(٢٩) صلاح الدين عبد الصادق: العلاقات المصرية – الأفريقية عقب ثورة ٣٠ يونيو، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١٢ ، العدد ٤٣، ٢٠١٥، ص ٩ – ١٠.

(٣٠) الهيئة العامة للاستعلامات: العلاقات المصرية التنزانية
https://www.sis.gov.eg/section/141/163?lang=ar

(٣١) د. محمود عنبر: العلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا خطة تنمية أفريقيا ٢٠٦٣، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (القاهرة: كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة، ٢٠١٩).

(٣٢) احمد علي فتح الله، المتغيرات السياسية في دول الجوار الافريقي وتأثيراتها على الأمن الوطني المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص١٨٦.

(٣٣) مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية: "الاستثمارات المصرية في افريقيا في ضوء رئاستها للاتحاد الافريقي ٢٠١٩: الواقع والتحديات وسبل التعزيز" (القاهرة: مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩).

المصادر

أولاً: الكتب:

١) محمد السد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤).

٢) عبد القادر الغازلي، السياسة الخارجية الامريكية تجاه افريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٨.

٣) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الافريقية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

٤) اية عبد العزيز، النفوذ العسكري التركي في المنطقة العربية، الدوافع والاهداف، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨.

٥) عبد الحي أحمد التهامي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل الثوابت والمستجدات (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم البحوث والدراسات العربية مارس (٢٠٠٢).

٦) حمدي عبد الرحمن ، الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا الدوحة دار الكتب القطري، ٢٠١٥.

٧) صالح محروس محمد، مشروع موانزا التنزاني أولى المشروعات المائية الإسرائيلية في منابع النيل"، الميادين نت، تشرين الأول، ٢٠١٨.

٨) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل القاهرة : الهيئة العامة للكتاب (٢٠١٠).

٩) د. محمود عنبر: العلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا خطة تنمية أفريقيا ٢٠٦٣، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (القاهرة: كلية الدراسات الافريقية العليا – جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

١٠) مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية: "الاستثمارات المصرية في افريقيا في ضوء رئاستها للاتحاد الافريقي ٢٠١٩: الواقع والتحديات وسبل التعزيز" (القاهرة: مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩.

ثانياً: البحوث:

١) اسامة عبد الرحمن الأمين، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا – اثيوبيا نموذجاً، دراسات افريقية، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا، العدد ٤٩، حزيران ٢٠١٣.

٢) جوزيف أمين رامز، المحددات الدولية والاقليمية في اقليم حوض النيل أقاق اقريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٦، ٢٠١٢.

٣) صلاح الدين عبد الصادق: العلاقات المصرية – الأفريقية عقب ثورة ٣٠ يونيو، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١٢ ، العدد ٤٣، ٢٠١٥.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١) احمد علي فتح الله، المتغيرات السياسية في دول الجوار الافريقي وتأثيراتها على الأمن الوطني المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٢) غادة ضاحي عبد العزيز، "قيام جمهورية تنزانيا الاتحادية – اتحاد تنجنيقا وزنجبار"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٣) ناصر أحمد مسلم: "الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧"، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة، ١٩٩٢).

المواقع الالكترونية:

١) شيماء البكش: "اشكالية الحزب الحاكم في تنزانيا ثنائية الديموقراطية والتنمية"، المرصد المصري، اغسطس ٢٠٢٠، http://marsad.ecsstudies.com/43392/

٢) السياسة الخارجية المصرية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (المرتكزات والتوجه والأهداف)، مركز برق: اسطنبول، ٢٠١٩، https://barg-rs.com

٣) اليوم السابع: تنزانيا ومصر ٥٠ عاماً من العلاقات الدبلوماسية

http://www.youm7.com/story/2017

٤) بوابة الوفد: بالتواريخ: "مصر – تنزانيا" طفرة في العلاقات المشتركة منذ تولي السيسي للرئاسة:

https://www.youm7.com/story/2017

٥) بالتواريخ مصر تنزانيا، بوابة الوفد للعاصمة https://alwafd.news/%

٦) معهد ستوكهولم للمياه ينظم ورشة عمل حول الدبلوماسية المالية للقيادات النسائية، ٢٥ الشروق نيوز فبراير ٢٠٢٠. متوفر على https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate

٧) موقع مصراوي تفاصيل سد الروفيجي بتنزانيا

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details.

٨) محمد عبده مصر" ترسخ تعاونها مع دول حوض النيل بسد ستجلر جورج في تنزانيا، العين الاخبارية ٢٠١٨/١٠/٢١

https://al-ain.com/article/egypt-tanzania-stiglergeorge-launching

٩) د. محمود أبو العنين: الأخطاء السبعة للسياسة المصرية تجاه أفريقيا وخاصة دول حوض النيل منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣ برلين، مايو ٢٠٢٠ https://democraticac.de/?p=66249

١٠) نسرين الصباحي، جهود مصر في مجال السلم والأمن خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي"، المرصد المصري، فبراير ٢٠٢٠ متوفر على: https://marsad.ecss.com.eg/author/nesrinelsabahy/page/4/

١١) مريم جبل وزير داخلية تنزانيا يشيد بدور الشرطة المصرية في مكافحة الإرهاب"، الدستور ٤ مايو ٢٠١٩ https://www.dostor.org/2618421.

١٢) الهيئة العامة للاستعلامات: العلاقات المصرية التنزانية

https://www.sis.gov.eg/section/141/163?lang=ar

خامساً: المصادر الاجنبية:

1) Evens E.K. Miriti: “Lake Victoria”, The African lake conference, May 2017, Available: https://www.africangreatlakesinform.org/artical/lake-victoria.

2) Rasha Mahmoud: "Egypt's Project in Tanzania Refutes Ethiopia's Accusations", Almonitor, 12 July 2020. https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/06/egypt-tanzania-project-ethiopia-nile-dam-dispute.html

3) El-Sisi Backs Egyptian Companies Building Major Dam in Tanzania, Sep 2020. https://www.arabnews.com/node/1730076/middle-east